المشاريع الاقتصادية الألمانية في ايران ١٩١٩-١٩٣٣

م.د. عبد الامير عبد الحسن هاشم
الجامعة العراقية - كلية الآداب

German Economic Projects in Iran 1919-1933

Dr. ABDUL AMEER ABDUL HASAN HASHIM
Al-Iraqia University - College of Arts

المستخلص

تعود اسس المشاريع الاقتصادية الالمانية في ايران إلى القرن التاسع عشر، لاسيما المالية والتجارية، إلا أن نشوب الحرب العالمية الأولى، ومن ثم خسارة ألمانيا الحرب أدى الى توقف نشاطها الخارج مع الدول من ضمنها إيران، إلا أن اكتشاف النفط في إيران واستخراجه بكميات تجارية ساعد على عودة الالمان بقوة إلى ايران وإعادة تأسيس العلاقات الاقتصادية بين البلدين على نطاق واسع.

الكلمات المفتاحية: المشاريع الاقتصادية، المانيا، ايران، البنك الوطني.

Abstract

Foundations of the German economic projects in Iran date back to the 19th century, especially after WW1. After losing the war, the German activies with other countries, like Iran, stopped. However, discovery and extraction of trade quantities of oil in Iran helped in the return of Germans strongly for oil extraction in Iran and the relations between the two countries were reestablished at a larger scale.

Keywords: Economic projects, Germany, Iran, National Bank

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

انقسمت السياسة الاقتصادية الانمائية الألمانية تجاه إيران في النصف الأول من القرن العشرين إلى مرحلتين متميزتان، المرحلة الأولى التي بدأت قبل الحرب العالمية الأولى، انهارت نتيجة للحرب ومعاهدة فرساي، ولم تحقق سوى نجاح ضئيل، أما المرحلة الثانية الأكثر أهمية فقد بدأت حوالي عام ١٩٢٩، وتميزت بإنشاء البنك الوطني الفارسي ، وتعيين المواطن الألماني ليندنبلات (Dr. Kurt Lindenblatt)[١] مديراً له، والذي يعد اول رئيس تنفيذي للبنك الوطني الإيراني، وتعيين مواطنه شنيفيند (Scheinfeld) مستشاراً مالياً للحكومة الفارسية، ولم يقتصر الامر على إدارة البنك بل منحت ايران للشركات والاتحادات الألمانية امتيازات كبيرة، منها بناء السكك الحديدية، وإعادة تأسيس العلاقات التجارية بين ألمانيا وإيران.

قسمت الدراسة على مقدمة وثلاثة مباحث وعدد من الاستنتاجات، تناول المبحث الأول مبادئ العلاقات الاقتصادية الايرانية – الألمانية، ودرس المبحث الثاني توماس براون والصفقة الألمانية: المشاريع الإنمائية الألمانية في ايران، واختتم المبحث الثالث بـ المساهمة الالمانية في ادارة البنك الوطني الإيراني، وجاء تاريخ ١٩١٩ باعتبار نهاية الحرب العالمية الأولى وتوجه الدولة الفارسية لاستثمار امثل للنفط والثروات الطبيعية وبدأت حركة البحث عن شركات الاستثمار في هذا المجال، كما جاء عام ١٩٣٣ لاستكمال التعاقدات بشأن القرض الألماني، والشروع باستثمار هذا القرض باتجاه اهم مشروعين وهما بناء السكك الحديدية وانشاء بنك وطني في ايران.

اعتمد الباحث في اعداد الدراسة على العديد من المصادر باللغة الإنكليزية والفارسية ثبتت في قائمة المصادر نهاية الدراسة.

المبحث الأول

مبادئ العلاقات الاقتصادية الايرانية ـ الالمانية

ادى التنقيب في أواخر عشرينيات القرن العشرين عن النفط وعائدات النفط دوراً مهماً في استراتيجية ايران لتصبح دولة حديثة، ومع ذلك فإن اكتشاف مصادر غنية بالمعادن هو الذي أقنع الحكومة الايرانية بالتركيز أكثر على التصنيع، وما يستلزمه من أموال وبنوك، وقد حفز هذا رضا شاه على دعوة الرأسماليين الأجانب، لاسيما الالمان للمشاركة في استغلال وتصنيع بلاده [٢].

شجعت وزارة الخارجية الألمانية الشركات الألمانية بشكل متزايد على الانخراط في ايران، ورفضت الادعاءات التي تقول بأنها استمرت في تحذير الشركات الألمانية من التجارة مع ايران، واعترفت بذلك نتيجة لعدم الاستقرار في ايران ووضعها المالي غير الواضح في ايران، وفي عامي ١٩٢١ و ١٩٢٢، أوصت الشركات الألمانية بضرورة توخي الحذر عند التجارة مع ايران، لكن منذ ذلك الحين تغير موقف وزارة الخارجية[٣]، وبدأ الألمان يشعرون بتأثير الشاه الإيجابي للتمويل الايراني على التجارة الألمانية، وذكرت وزارة الخارجية أنه بالمقارنة مع زيادة قيمة الصادرات الألمانية إلى ايران خمسة أضعاف زادت وارداتها عشرة أضعاف، ومن أجل تعزيز العلاقات التجارية والثقافية بين البلدين، ونتيجة للاهتمام المتزايد للصناعيين الألمان بإيران تم إحياء الرابطة الألمانية الايرانية، وفي تقليد الحفاظ على العلاقات الجيدة، تم تقديم الشاه في صورة لاسلكية، إذ كان منبهرًا جدًا بأدائه لدرجة أنه ألهمه على الفور أن يسأل الألمان عن الجدوى الفنية لاستقبال المناقشات المذاعة من البرلمان في قصره. [٤]

أبلغت الحكومة الايرانية الحكومة الألمانية في ١٠ حزيران عام ١٩٢٧، بإلغاء اتفاقيتها التجارية المبرمة في ١١ حزيران ١٨٧٣ خلال عام واحد، لكنها مستعدة للتفاوض على اتفاقية جديدة، أكد ميرزا عبد الحسين خان تيمورتاش[٥]، وزير بلاط رضا الشاه وأحد

أقرب مستشاريه شخصيًا للممثل الألماني في طهران، شولينبرج (Schulenburg) أن هذا لم يكن عملاً ضد ألمانيا، ولكن جميع اتفاقيات التجارة الايرانية مع الدول الأجنبية بما في ذلك حقوق الاستسلام، يجب أن تكون كذلك ألغيت، ومن ثم فإن إلغاء الاتفاقية التجارية بين البلدين خلق فرصة لألمانيا للتفاوض على اتفاقية أفضل(٦).

أثبتت ثلاثة أحداث أخرى تبدو غير مرتبطة ببعضها، أنها حاسمة لتعزيز نفوذ ألمانيا في ايران وبنكها الوطني، أولها : في ٢٣ حزيران ١٩٢٧ تنحي مجلس الوزراء الإيراني(٧)، ثانيها: في نهاية شهر تموز ، أعلن المستشار المالي الأمريكي للحكومة الايرانية ارثر سي ميلسباو (Arthur Millspaugh)(٨)، عن نيته عدم تجديد عقده بموجب شروطه الجديدة، ثالثا: في شهر تموز، التقى رجل الأعمال الألماني توماس براون (Thomas Brown) مع مسؤولين فرس في طهران للتخطيط لاحتمال مشاركة الشركات الألمانية في تحديث البلاد(٩).

اولاً: تغيير مجلس الوزراء الإيراني:

قبل الشاه استقالة رئيس الوزراء ميرزا حسن خان مستوفي(١٠) في ٢٣ حزيران ١٩٢٧(١١)، ويعتقد الممثل الألماني في طهران أن المداولات السياسية الخارجية كانت السبب الرئيسي لاستقالة الحكومة، إلا أن الصعوبات الداخلية وعزل البرلمان، هي التي دفعت حكومة ميرزا حسن خان مستوفي إلى تقديم استقالته(١٢)، وبعد فترة وجيزة، صدرت تعليمات لمهدي غولي خان هدايت بتشكيل حكومة جديدة، والتي قدمها في ٣ حزيران ١٩٢٧(١٣).

في الواقع، إلى جانب رئيس الوزراء الذي تولى أيضًا منصب وزير المنافع العامة، تم استبدال وزيرين فقط، ومن وجهة نظر ألمانية تكمن الأهمية الحقيقية لتغيير الحكومة

في شخصية رئيس الوزراء الجديد، وإشارتها إلى الاتحاد السوفيتي ومساهمته في تأثير عبد الحسين تيمورتاش[١٤].

يعد مهدي قلي هدايت[١٥] من أكثر الشخصيات تعليماً وكرمًا واحترامًا في ايران، لقد نشأ في ألمانيا، وبينما كان مستوفي يعتبر مؤيدا للاتحاد السوفيتي، كما ان هدايت يعتبر غير متحيز، واعتبرت ألمانيا استبدال مستوفي بمثابة تلميح للاتحاد السوفيتي، وكان يُعتقد أن هذا التغيير يشير إلى استياء رضا شاه من المفاوضات التجارية البطيئة، وغير المثمرة بين البلدين، اعتقدت ألمانيا أن على روسيا أن تأخذ هذا التلميح على محمل الجد، إذا كانت لا تريد خسارة ايران[١٦].

وفي الاتحاد السوفيتي كان ينظر إلى هذا الموضوع بشكل مختلف، وأفاد مقال في صحيفة ازفستا الروسية أنه من المؤسف أن تستقيل حكومة مستوفي في وقت كانت فيه المفاوضات بين البلدين على وشك الانتهاء، وحملت حادثة بين الشاه والممثل البريطاني روبرت كلايف (Robert Clive)، المسؤول عن التغيير، وقبل وقت قصير، طلب كلايف من الشاه إقالة حكومة مستوفي، وأعرب كلايف عن استيائه من رفض مستوفي الموافقة على اتفاقيات النقل والتنمية البريطانية، ومن الواضح أن الشاه قطع هذه المحادثة وغادر الغرفة عندما حرص كلايف على تذكيره بأنه مدين بعرشه لبريطانيا، وأن هناك مدعين آخرين بالعرش، وبالتالي، كان لا بد من أخذ هذه الحادثة في الاعتبار، عند النظر في استقالة مستوفي ، وذكرت صحيفة ازفستا يعتقد أن استقالة مستوفي كانت تهدف إلى إرضاء البريطانيين، لكن في الوقت نفسه أقر المقال بأنه من مصلحة ايران الحيوية تلبية لتوقعات الاتحاد السوفيتي أيضًا، ومن ثم، خلص المقال إلى أنه منذ أن تعامل برنامج حكومة هدايت الجديدة على نطاق واسع مع العلاقات الايرانية الروسية، وتمت إعادة وزير الخارجية الايراني الموالي للاتحاد

السوفيتي إلى منصبه، شعرت روسيا بالرضا محليا، كان البرلمان الايراني ومجلس الوزراء في نزاع مستمر ، وكان السبب الرئيسي لذلك هو كراهية البرلمان لثلاثة وزراء في الحكومة، واتهم وزير الداخلية سيد مهدي مشير فاطمي[١٧] بعدم الصدق، كان وزير المالية الأمير نصرت الدولة فيروز[١٨] لا يتمتع بمقبولية في الأوساط السياسية، كما أنه لم يتحرر أبدًا من وصمة التوقيع على اتفاقية عام ١٩١٩ مع البريطانيين، واتهم وزير العدل علي اكبر خان داور[١٩] بعدم الكفاءة والفساد ووصلت العلاقات بين مجلس الوزراء والبرلمان إلى التغيير، ومع ذلك، أعيد تعيين اثنين منهم حتى مع عدم الكفاءة مما يستدعي من الوزراء الثلاثة المذكورين أعلاه كأعضاء في الحكومة الجديدة[٢٠].

وفقًا لشولينبرج في السفارة الألمانية في طهران، كان السبب في ذلك هو التأثير القاهر لعبد الحسين لتيمورتاش على الحكومة الإيرانية[٢١]، قيل أن الأمير فيروز كان صديقًا لتيمورتاش ، وكان دوار هو الشخص الذي أوكل إليه مهمة إلغاء جميع حقوق الاستسلام الأجنبية، والدليل الآخر على قوة تيمورتاش هو أن الحكومة الجديدة لم يكن لديها أي شخصيات قوية، وبالتالي يمكن التلاعب بها بسهولة، وباستثناء الأمير فيروز ، تم وصف جميع أعضاء الحكومة الآخرين بالضعفاء بالنسبة الى شولينبرج ، كان الأمير فيروز وتيمورتاش يعتبران في ايران ذكيين ونبهين، وفي الوقت نفسه لم يحظوا بأي ثقة حتى من الروس، ووصفوا بأنهم رجال طموحون ومتعطشون للسلطة من خلفيات أرستقراطية، وكانوا وطنيين لكنهم لم يهملوا تحقيق رفاهيتهم أثناء قيامهم بواجباتهم، في ضوء هذه الظروف واستمرار الثأر المحبط بين الحكومة الجديدة والبرلمان اعترف هدايت لشولينبرج بأن فترة ولايته ربما لن تستمر لفترة طويلة، من

وجهة نظر ألمانية، ترك هذا ايران مع مجلس وزراء هش يهيمن عليه أشخاص مثل تيمورتاش المؤثر ولكن المؤثر والمتلاعب[٢٢].

ثانيًا: المستشار المالي للحكومة الإيرانية:

عينت الحكومة الايرانية في عام ١٩٢٢، الدكتور آرثر سي ميلسباو ، من وزارة الخارجية الأمريكية أمينا عاما للخزانة، كانت مهمة ميلسباو هي مركزية الخزانة، وإصلاح الشؤون المالية، ووضع التشريعات الاقتصادية، وجذب الاستثمارات والقروض الأجنبية إلى ايران[٢٣]، الامر الذي دفع الحكومة الألمانية للنظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها منافسًا على النفوذ في ايران، وبالتالي على الرغم من أنه لا جدال فيما اذا كانت هناك مواجهة بين القوتين الكبيرتين، إلا أن المتنافسين الأقل أهمية آنذاك كانوا يتنافسون أيضًا ضد بعضهم البعض، وفي نفس الوقت مع القوتين الكبيرتين، الفرق هو أن بريطانيا وروسيا حافظتا على مصالحهما الاقتصادية من خلال قوتهما السياسية، بينما بالنسبة لألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية فإن غياب قوة سياسية كبيرة في المنطقة حد من منافستهما في المجال الاقتصادي[٢٤].

كانت ألمانيا تنظر الى المنافسة الشرسة التي أثارها تحديث ايران ، إذ كان الأميركيون متقدمين بشكل هامشي في السباق، وقد تم تفسير ذلك جزئيًا من خلال حقيقة أن المستشار المالي للحكومة الايرانية كان أمريكيًا، وهذا يعني أن ألمانيا اعتقدت أن ميلسباو كان يتمتع بدرجة من القوة الاقتصادية التي مكنته من إنشاء نظام رعاية اقتصادية أمريكي متحيز، وذكرت وسائل الإعلام الألمانية أن رضا شاه، بعد أن أدرك هذه الحمائية الأمريكية، عارضها شخصيًا من أجل ضمان المنافسة المتساوية للدول التي تحاول تأمين موطئ قدم اقتصادي في ايران، وفيما يتعلق ببناء السكك الحديدية، ذكر شولينبرج أن الشعور السائد بين السلطات الايرانية هو أن ميلسباو أساء استخدام

منصبه، لصياغة شروط العطاءات بطريقة أعطت الشركات الأمريكية فقط فرصة لتقديم عطاءات تنافسية، ويشير شولينبرج أيضًا إلى التأثيرات الأمريكية في مشروع قانون بشأن توظيف الرعايا الأجانب، لبناء خط السكة الحديد عبر إيران لا يتطلب مشروع القانون هذا توظيف مهندسين أمريكيين على وجه التحديد في مناصب رئيسية فحسب، بل ينص أيضًا على أن أجورهم نسبيًا يجب أن تكون ضعف أجور نظرائهم الأوروبيين، وفي وقت لاحق من نفس العام، خلص مسؤول في وزارة الخارجية الألمانية، الدكتور زيمكي (Dr. Zemke)، إلى أن الصناعة الأمريكية تتمتع بميزة واضحة، فيما يتعلق ببناء السكك الحديدية العابرة لإيران، كان السبب وراء ذلك مرتبطًا مرة أخرى بالحمائية الأمريكية القادمة من المكاتب التي كان يشغلها ميلسباو ووليام بي بولانرت (Reed William Bullard)[٢٥]، المواطن الأمريكي المسؤول عن بناء السكك الحديدية العابرة لإيران، أوصى زيمكي بأن تتنافس ألمانيا مع أمريكا في مجالات أخرى، حيث أن ألمانيا لديها احتمالات جيدة للفوز بعقود بناء المصانع ومصافي السكر ومحطات الطاقة[٢٦].

كانت النظرة السائدة تجاه الحكومة الإيرانية انها منحت سلطة غير عادية للمستشارين الماليين الأميركيين، وهو ما بدا واضحا من سلطات ميلسباو والتي دفعت الحكومة الفارسية ورضا شاه لتقييد مثل هذه السلطات، واذا ما قارنا هذه السلطات مع شخصية ميلسباو المتغطرسة والبيرقراطية والعنيدة غير المرنة والتي جعلت له أعداء كثيرين سيما وزير المالية الأمير فيروز والذي كان مدعوما من رئيس الوزراء تيمورتاش، وهو ما دفع رضا شاه إلى تقليص صلاحيات ميلسباو وفريقه، وتحت هذه المستجدات رفض ميلسباو تجديد عقده الذي اعتبره قيداً واحتجازاً له، وهو ما فتح شهية شولنبيرج ليندفع اكثر في شغل منصب ميلسباو وفريقه وعلى الفور اقترح مجلس الوزراء على

الفور تعيين الأمريكي ماكاسكي (Makasaki) ليحل محله، كان ماكاسكي أمينًا عامًا للخزانة في الحكومة الايرانية، وعمل تحت قيادة مورغان شوستر (Morgan Shuster)[٢٧] وكان مستعداً لقبول عرض محتمل، لكن غضب البرلمان ضد مستشار الشؤون المالية يعني أنه لم يتمكن من التوصل إلى قرار نهائي[٢٨].

في ١٧ ايلول ١٩٢٧، كشفت مقالة في صحيفة جمعية الاخبار في واشنطن، عن تصور ميلسباو للوضع في ايران، ونُقل عنه قوله إن شروط عقده الجديد كانت ستغير الشروط بشكل كبير، وتقلل بشكل كبير من الصلاحيات التي كان يعمل بموجبها سابقاً، وأشار ميلسباو أيضًا إلى أنه عندما وصل عام ١٩٢٢ ، كانت ايران في حالة من الإحباط والفساد والفوضى، وخلال فترة ولايته ، حققت البعثة الأمريكية تقدما مشجعا في إعادة تنظيم النظام الضريبي، فارتفعت الإيرادات من عشرين مليون إلى ثلاثين مليون دولار، وتم وضع النفقات على أساس الميزانية، وتم إنشاء المحاسبة في جميع الإدارات باستثناء وزارة الحرب، فقد تم وضع الميزانية متوازنة وفي السنتين الماليتين الأخيرتين تم تحقيق فائض كبير، تزعم هذه المقالة أنها فهمت بشكل موثوق ان شاه ايران كان يخطط لاستبدال ميلسباو بأميركي آخر[٢٩].

كان تأثير مجموعة ميلسباو المكونة من اثني عشر خبيرا ماليًا أمريكيًا، يساعدون رئيس الوزراء هدايت الذي بقى مسؤولاً عن الشؤون المالية الايرانية، وتقارير الصحف الموالية لأمريكا الواردة من واشنطن، فإن عدة عوامل أخرى دفعت شولينبيرج أن يدفع بمرشح الماني ليصبح المستشار المالي التالي للحكومة الايرانية، مع هذه الظروف والتطورات رفض ميلسباو تجديد عقده وعلى اثر ذلك قرر مجلس الوزراء الايراني بتقليص صلاحيات مستشاريه الماليين الأمريكيين، ومقاومة رضا شاه ضد الحمائية الأمريكية، والموقف المؤيد لألمانيا في الصحافة الايرانية[٣٠].

المبحث الثاني

توماس براون والصفقة الألمانية: المشاريع الإنمائية الألمانية في ايران

كان توماس براون مواطنا ألمانيًا[٣١]، وشريكًا في شركة وينكهاوس وشركائها الألمان، ومقرها هامبورغ، وخبيرًا في شؤون ايران، تتمتع شركته بخبرة ٣٥ عاما في مجال الاستيراد والتصدير مع ايران كما كانت تمثل غالبية الشركات الصناعية الألمانية الكبرى، التي لها مصالح تجارية في ايران التي سافر اليها عام ١٩٢٧ ، بهدف التفاوض على عقود للشحنات الصناعية الأكبر حجمًا لدعم تطوير الصناعة الايرانية، ومشاركة الصناعة الألمانية في مشروع السكك الحديدية الايرانية المخطط له، وتوسيع عمليات رحلات طيران أيونكرز[٣٢].

يذكر براون في تقرير شامل، أنه عند وصوله إلى طهران في تموز ١٩٢٧، كان قد خطط للتحقيق في فرص التدخل التجاري الألماني في ايران ، وإدراكًا منه لتأثير روسيا على الاقتصاد والسياسة الايرانية، التقى براون قبل مغادرته السفير الألماني في موسكو، غراف بروكدورف رانتزو (Ulrich von Borckdo rff– Rantzau)، ونائب المفوض الروسي للشؤون الخارجية كاراتشان (Karchan)، تناولت هذه الاجتماعات بشكل رئيسي المقترحات الروسية لإنشاء اتحاد ألماني روسي لبناء خط السكة الحديد العابر لإيران، رفض براون الاقتراح الروسي بشكل رئيسي، بسبب العواقب السياسية الخارجية السلبية لمثل هذا الكونسورتيوم[٣٣]، لكنه نجح في الوقت نفسه في ضمان الدعم الروسي للأنشطة التجارية الألمانية المحتملة في شمال ايران[٣٤].

أعاد براون بعد وصوله الى طهران لتأسيس شبكة من العلاقات مع الحكومة الفارسية، حيث كان الشعور السائد لدى الفرس بأن المانيا بعد خسارتها الحرب العالمية الأولى لا تشكل تهديدا استعماريا كروسيا وبريطانيا، كما ان الشعور السائد في أوساط الدول الشرقية هو الأعجاب بالإنجازات الألمانية الصناعية والعلمية والتنظيمية، وهو ما وفر

فرصة جيدة للألمان للدخول في هذا المعترك الاقتصادي والحصول على موقع تجاري ودبلوماسي في ظل سعي المانيا لإيجاد نفوذ لها في الشرق، إلا ان هذه الجهود والمفاوضات التي قادها بروان لم تؤدي إلى تقدم ملموس ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى المقاومة والجهود التي بذلتها البعثة المالية الأمريكية في طهران وخوفا من المنافسة الألمانية والمحافظة على هذا النفوذ من خلال البعثة المالية الأمريكية، وبعد أسبوعين من وصول بروان لطهران كانت الأزمة بين الحكومة الفارسية والبعثة المالية الأمريكية قد بلغت ذروتها، ورفض ميلسباو العقد نهائيا وهو ما أتاح الفرصة المناسبة لبروان لعرض خدماته على الحكومة الفارسية.

بمعرفة قوة تيمورتاش وتأثيره على مجلس الوزراء، اقترب براون منه على الفور، وفي مشاوراته مع تيمورتاش، أعاد براون التأكيد على حرص ألمانيا على المشاركة في التنمية التجارية لإيران، كما أكد له أن التدخل الألماني في ايران، لن يتخذ شكل الاستغلال، ولكنه سيحترم مصالح البلدين، ومن أجل إظهار جدية اقتراحه والتزامه بالتعاون، عرض براون على الحكومة الايرانية قرضًا نيابة عن الصناعة الألمانية، هذا القرض الذي كان من المقرر استخدامه حصريا لشراء السلع والخدمات الألمانية، بلغ ٤٠٠ مليون مارك، حيث قال نحن بحاجة إلى فحص الميزانية السنوية العادية للحكومة الايرانية، (سنة الميزانية ٣١ اذار ١٩٢٧ – ٣١ اذار ١٩٢٨)، من أجل وضع أهمية عرض القرض هذا في منظورها الصحيح، قدرت الميزانية العادية للحكومة بمبلغ ٢٥ مليون تومان (١ تومان = ١ دولار ؛ ١ دولار = ١ مارك) أي ما يعادل ٢٥ مليون مارك ، باستثناء الميزانية التي تم إنشاؤها خصيصًا لبناء السكك الحديدية، والأهم من ذلك بالنسبة لألمانيا ، كان شرط براون الرئيسي لمنح هذا القرض، هو عدم

قيام الحكومة الايرانية بتجديد عقدها مع البعثة المالية الأمريكية التي ضمت ميلسباو[٣٥].

وكان براون قد وعد الحكومة الايرانية بإعلان نتائج مفاوضاته مع وزارة الخارجية بحلول نهاية أيلول ١٩٢٧، ومع ذلك لا يمكن الوفاء بهذا التاريخ لأنه عند عودته إلى ألمانيا عانى براون من نوبة الملاريا التي أصيب بها في ايران، بعد تعافيه قدم براون تقريرًا عن حالة مفاوضاته مع الحكومة الايرانية في اجتماع مع ممثلي الحكومة والصناعة في وزارة الخارجية، وفيما يتعلق باقتراح الحكومة الايرانية إنشاء بنك وطني، أوضح أن رأس المال التأسيسي للبنك قد يصل إلى ما يقدر بـ ٢٠٠ مليون مارك ما يعادل ٢٠٠ مليون تومان، علاوة على ذلك، كان من المقرر أن يصبح البنك الوطني هو بنك الدولة في ايران، ولكن كان عليه أيضًا استيعاب العملاء التجاريين من القطاع الخاص[٣٦].

ذكر براون أن الحكومة الايرانية أعلنت أنها ستتبع التوصيات الألمانية لتعيين مدير لمقترحها البنك الوطني، ومستشار مالي حكومي جديد وفي هذا الصدد، كان مدير البنك الألماني للصناعات التحويلية ، الدكتور ببتزكس (Dr. BBTZX)، موجودا في ايران للتحقيق في الوضع، بالإضافة إلى ذلك، تمت مناقشة تفاصيل الشروط التي يتعين على الحكومة الايرانية والشركات المعنية استيفائها، من أجل التأهل للحصول على القرض، وبشكل عام يبدو أن جميع المشاركين تمكنوا من الاتفاق على الشروط المطروحة، أبلغ براون الاجتماع بخطته للعودة إلى ايران في أيلول ١٩٢٧، من أجل وضع اللمسات الأخيرة على العقود الأولية للصادرات الألمانية إلى ايران[٣٧].

في هذا الاجتماع، التزم المسؤولون الألمان بتقديم ضمان تصدير يغطي ٦٠% من إجمالي الصادرات المتعاقد عليها إلى ايران، توقعت شروط ومحتوى هذا الضمان أنه

من المخاطر المتبقية البالغة ٤٠% ، سيتم تغطية ٢٠% مباشرة من قبل الشركات المعنية، وسيتم تقاسم نسبة ٢٠٪ المتبقية بالتساوي بين الشركات والرايخ، وكان من المقرر أن يتم سداد القرض على أقساط، خلال فترة أقصاها ثماني سنوات كشرط، كان على الشركات الألمانية المهتمة تقديم طلباتها للحصول على ضمان الرايخ بحلول ١ شباط ١٩٢٨ وبحلول ذلك الوقت، كان على الشركات تقديم عقد أولي ملزم مع الحكومة الإيرانية[٣٨].

بالنظر إلى موقف تيمورتاش تجاه ميلسباو، لا بد أنه كان سعيدًا بعرض براون، في الواقع ناقش اقتراح براون في نفس اليوم مع رضا شاه في اليوم التالي، تمت دعوة براون إلى القصر ، حيث أخبره تيمورتاش أن الشاه قد قبل عرضه، وأنه يجب التفاوض على مزيد من التفاصيل مباشرة في اجتماعات مجلس الوزراء، وفي اليوم التالي، حضر براون أول اجتماعات مجلس الوزراء الخمسة، حيث تم فحص خططه بمزيد من التفصيل، وسرعان ما تقرر استخدام القرض الألماني لتمويل محطة كهرباء طهران، وإنشاء مصنع للطائرات ، والعديد من المصانع لإنتاج الأسمنت والسكر والمنسوجات، بالإضافة إلى مواد لبناء الأفران العالية الحرارة والسكك الحديدية[٣٩]، رغم قوة شخصية تيمورتاش وتمتعه بالقوة والنفوذ تمكن بروان من اقناع الشاه ومجلس الوزراء بأهمية خطط بروان تجاه مشاريعه الاقتصادية وإدارة المالية للحكومة الفارسية.

وبعد النتائج الإيجابية للمفاوضات مع الحكومة الايرانية، استشار براون السفارة الروسية في طهران من أجل الحصول على تأكيدات روسية بدعم مشاريعه، حيث رحب الاتحاد السوفيتي بخططه لأنه على الرغم من أن السياسة الخارجية البلشفية كانت تهدف إلى تعزيز ايران اقتصاديًا، وسياسيًا، إلا أنها لم تكن قادرة على القيام بذلك ماليًا، كما كان براون سعيدًا عندما سمع أن الاتحاد السوفيتي منح ايران حق المرور الحر للبضائع

عبر أراضيها في اتفاقية تجارية حديثة، حتى أن براون تمكن من إقناع الروس بإضافة شرط إلى هذا العقد من شأنه أن يقيد حقوق العبور فقط على البضائع القادمة من البلدان التي حافظت على التجارة مع روسيا، وقد أعطى هذا ميزة كبيرة للمصدرين الألمان لمواد بناء السكك الحديدية كمقايضة، أقنع براون الحكومة الايرانية بمنح روسيا امتياز الطيران[٤٠] الذي طال انتظاره إلى بندر أنزلي[٤١].

في آخر اجتماعين لمجلس الوزراء حضرهما براون، وشارك في النقاش حول مشروع السكك الحديدية الايرانية، كان من المقرر تمويل المشروع بأكمله من خلال الضرائب المفروضة على الشاي والسكر كان الوضع المالي لإيران سليمًا ولم يكن على البلاد سوى ٢٠ مليون دولار ديون خارجية ، وكان احتكار ضريبة الشاي والسكر ينتج ستة ملايين دولار سنويا، ومن المقرر جمع مبلغ إضافي يتراوح بين مليون إلى مليوني دولار من خلال فرض ضريبة على المبيعات، وقد جمعت الحكومة بالفعل ١٦ مليون دولار لمشروع السكك الحديدية، ولكن بناءً على توصية المالية الأمريكية بعد اللجنة، خططت الحكومة الايرانية لتولي إدارة مشروع السكك الحديدية بنفسها، والتعاقد على بنائه مع المهندسين الأمريكيين، وانتقد براون هذه الخطة في اجتماع مجلس الوزراء، وأوضح أن الحكومات تبني دائمًا بتكلفة أعلى من الشركات الخاصة، ونتيجة لهذا البيان، سُئل براون عما إذا كان بإمكانه أن يوصي بخطة أفضل، مع الأخذ في الاعتبار الظروف السائدة، أوصى براون على النحو الواجب بأن تتعاقد الحكومة الايرانية على مسح ٦٠٠ كيلومتر من السكك الحديدية، تبدأ على بعد ٣٠٠ كيلومتر جنوب طهران، وتمتد إلى بحر قزوين مع مجموعة شركات ألمانية، وبعد الانتهاء من مسح أول ١٠٠ كيلومتر ، ينبغي لهذه الشركات الألمانية أن تبدأ في بناء أول ١٠٠

كيلومتر ، بعد الانتهاء بشكل مرضي من هذا القسم، يجب على الحكومة فتح الـ ٥٠٠ كيلومتر المتبقية أمام العطاءات الدولية[٤٢].

تصريحات براون في تقريره إلى وزارة الخارجية، أنه بعد الانتهاء من أول ١٠٠ كيلومتر ستجد الشركات الأخرى صعوبة في التنافس مع المجموعة الألمانية المنشأة بالفعل في مناقصة عامة ، وكان هذا أيضًا بسبب الدعم الحصري الذي قدمته روسيا لألمانيا، وبما أن جميع مفاوضات براون مع الحكومة الايرانية جرت بالتشاور الوثيق مع شولينبرج، وبدعم من شولينبرج ، فقد تم إبلاغ وزارة الخارجية الألمانية بانتظام عن تقدمه، وفي هذا الصدد، أفاد شولينبيرج أن الشخصيات الايرانية الرائدة أعجبت كثيرًا ببراون، وأن الحكومة الايرانية كانت تخطط أيضًا لتوظيف خبراء ألمان لبناء خط السكة الحديد المقترحة ، وبعد بضعة أيام، أرسل شولينبيرج طلبات الحكومة الايرانية لـ ٢٢ خبيرًا ألمانيًا في السكك الحديدية في برقية إلى وزارة الخارجية الألمانية، أبلغت وزارة الخارجية وزارة المالية بطلب الحكومة الايرانية، اتصلت وزارة المالية على الفور بمدير شركة دويتشه رايخسبان[٤٣]، مع طلب تسمية المرشحين المناسبين لجميع المناصب الـ ٢٢ في أقرب وقت ممكن[٤٤].

كان المشروع الابرز لإيران خلال فترة ما بين الحربين العالميتين هو مشروع السكك الحديدية عبر إيران، وبفضل الجهود الدؤوبة التي بذلتها الشركات الألمانية إلى حد كبير، انتهى البناء الضخم للسكك الحديدية عبر إيران، بعد أكثر من عشر سنوات من البناء، في ٢٧ آب ١٩٣٨، تم افتتاح خط السكك الجديدة واقيم حفل الافتتاح في مدينة أراك بوسط إيران، حيث تم ربط المجموعة الأخيرة من السكك الحديدية بين القسمين الجنوبي والشمالي من السكك الحديدية عبر إيران، وقد أسفر هذا المشروع، الذي كان عظيماً حقاً في وقته وبالنسبة لدولة نامية مثل إيران، عن شبكة سكك حديدية

يبلغ طولها الإجمالي ١٣٩٤ كيلومتراً، وتم بناء ٢٢٤ نفقاً تغطي مسافة تراكمية قدرها ٨٣ كيلومتراً لهذا المشروع، وعلاوة على ذلك، تم بناء ٤٧٠٠ جسر للسكك الحديدية، فضلاً عن ٩٠ محطة للسكك الحديدية، وتم بالفعل تشغيل ٥٢ قاطرة و٨٣٠٠ عربة سكك حديدية، وكان من المتوقع وصول المزيد من المركبات المتحركة من ألمانيا، بلغت التكلفة الإجمالية لبناء خط السكة الحديدية عبر إيران (١٩٢٧-١٩٣٨) ما يقرب من (٩٣,٧٥مليون دولار =٩٣,٧٥ مليون تومان) [٤٥].

وفي خطوة أخرى، قام براون بتنظيم عدد من شركات البناء الألمانية في مجموعة، وكانت هذه الشركات فيليب هولزمان ، سيمنز باو ، يونيون اتحاد يوليوس بيرجر، وسرعان ما وصل ممثلو هذه الشركات إلى طهران للتفاوض بشأن تفاصيل عقودهم مع الحكومة الايرانية، أسفرت مفاوضات براون مع الحكومة الايرانية عن المزيد من النجاحات لألمانيا، أولها موافقة الحكومة على استبدال ميلسباو بخبير مالي ألماني، ونتيجة لذلك طلب شولينبرج من وزارة الخارجية الألمانية نيابة عن هدايت أن توصي باستبدال ميلسباو ، كان من المتوقع أن يتولى الخبير المالي الألماني الجديد السيطرة على الإدارة المالية والميزانية الايرانية، والتوصية بمصادر عائدات الضرائب وتحسينها[٤٦]، وتولي مسؤولية طلبات القروض والمؤسسات الحكومية المدرة للربح، ولكن بسبب سلطته المحدودة (مقارنة بسلفه الامريكي) ، وكان من المتوقع أن يجد صعوبة أكبر في تأمين سلطته والنفوذ المطلوب، علاوة على ذلك، عند عودته إلى ألمانيا عبر روسيا تمكن براون من الحصول على الدعم الكامل من السفارة الألمانية في موسكو، ودعم نائب المفوض للشؤون الخارجية كاراتشان لخططه، وقد تم التأكيد له على وجه الخصوص على العبور غير المعوق وغير المكلف للبضائع الألمانية

عبر روسيا، كما أكد السفير الروسي المعين حديثا في طهران دافتيان ، رسميا هذا التأكيد للسفير الألماني في موسكو، غراف بروكدورف رانتساو[٤٧].

وفرت الإجراءات الفارسية للألمان بالحصول على امتيازات كثيرة واهمها حماية البضائع وخفض الضرائب على الواردات الألمانية، ومقابل هذه الامتيازات تقوم البعثات الألمانية الاقتصادية والمالية على تحويل الدولة الفارسية إلى قوة اقتصادية وسياسية رائدة في الشرق الأوسط وإتاحة الوصول إلى الأسواق الألمانية من قبل الدولة الفارسية والعمل على استثمار الاكتشافات الجديدة للنفط شمال البلاد وتأمين السلع الألمانية الضرورية لقيام الصناعات من خلال القرض الألماني حيث كان من المؤمل ان تحصل صناعة البناء على عقود بقيمة لا تقل عن (٣٧,٥ مليون مارك = ٣٧,٥ تومان)[٤٨].

كجزء من القرض الألماني البالغ ٤٠٠ مليون مارك ، طلب براون من وزارة الرايخ وجوب تقديم ٤٠ مليون من القرض وضمان عدم إلغاء التجارة لتلك الشركات الألمانية التي تخطط لتصدير البضائع إلى ايران، وبحلول هذا الوقت كانت وزارة الخارجية على علم بطلب براون للحصول على ضمان عدم إلغاء التجارة لقد تقارب براون مع وزارة الخارجية في وقت سابق مع طلبه، ولكن لم يتلق إجابة محددة، ومن ثم دعمًا لبراون، طلبت وزارة الخارجية التوصل إلى قرار نهائي فيما يتعلق بضمان الـ ٢٥ مليون مارك كجزء من القرض الألماني سالف الذكر[٤٩].

يتضح مما سبق ان النتائج التي تحققت في هذا الاجتماع بمثابة نجاح كبير، ومصدر كبير لتشجيع براون، فهو لم ينجح فقط في تأمين التزام الحكومة الألمانية بدعم الصادرات الصناعية الألمانية إلى ايران، بل حصل أيضًا على خطوة كبيرة لمشاركة ألمانيا في تنمية ايران، من الواضح في هذه المرحلة أن التدخل الألماني في ايران كان بدوافع اقتصادية إلى حد كبير، وقد بدأ هذا المشروع بمهارة براون وطموحه، ثم انتقل

إلى أعلى المستويات الحكومية في ايران وألمانيا وروسيا، ساعد تعاطف الحكومة الايرانية تجاه أفكاره وتأثير تيمورتاش على نجاحه، كما ساهمت أزمة ميلسباو بدعم الجهود الألمانية، لقد خلق فرصة لألمانيا للتفاوض مع ايران، وبنفس الوقت أعطى لايران فرصة لإظهار استيائها من البعثة الأمريكية، كان استبدال ميلسباو بألماني بمثابة انتصار لمنافسة ألمانيا مع الولايات المتحدة الأمريكية في ايران، وأعطى ألمانيا الفرصة لترسيخ نفسها على مستوى عال في وكالة إدارية رئيسية، ونتيجة لذلك قررت ايران التعاون بشكل أكبر مع ألمانيا وتوظيف المزيد من الألمان، وكان أحد هؤلاء هو مدير البنك الوطني المخطط له.

المبحث الثالث

المساهمة الالمانية في ادارة البنك الوطني الايراني

نجح براون في إقناع الحكومة الايرانية بتعيين مواطن ألماني مديرًا عامًا لبنكها الوطني المخطط له، كان من المقرر تمويل البنك الوطني الايراني بشكل أساسي من خلال بيع مجوهرات التاج ، التي تقدر قيمتها بنحو ٨٠-١٠٠ مليون مارك ما يعادل ٨٠-١٠٠ تومان، وكان من المقرر أن تتواصل ايران مع الحكومة الألمانية رسميًا فيما يتعلق بمرشح مناسب لمنصب المدير العام(٥٠).

بدأ تاريخ بنك الدولة الفارسية في عام ١٨٨٩ عندما وافق ناصر الدين شاه على امتياز إنشائه، تم إنشاء بنك في نفس العام تحت اسم البنك الإمبراطوري الفارسي(٥١)، كان لهذا البنك مكتب رئيسي في طهران وعشرين فرعًا في جميع أنحاء ايران، كان للبنك الإمبراطوري فرع دولي في لندن أيضًا والذي كان المقر الإداري الرئيسي له، وبعد ذلك افتتحت فرعين في العراق وواحداً في بومباي، أدارها السير هيو بارنز (hugh

barnes) وسبعة مديرين تنفيذيين، وأشرف مفوض عينه الشاه على مصلحة الحكومة الفارسية في البنك[٥٢].

كشفت الميزانية العمومية للبنك الإمبراطوري عن احتياطي قدره ٥٢٠ ألف جنيه إسترليني في ٢٠ اذار ١٩٢٧، ووفقًا للشروط المتفق عليها في امتيازها، حصلت الحكومة الايرانية على ٦% من صافي أرباح البنك السنوية، بلغ صافي ربح البنك للأعوام ١٩٢٦/١٩٢٧ (١٣٥.٣٦٧.١٧٢) جنيها إسترلينيا، وفي عام ١٨٨٩، حصل البنك أيضًا على حق احتكار لمدة ستين عامًا لطباعة النقود كان أعلى مبلغ سمح للبنك بطباعته دون إذن من الحكومة الايرانية هو ٨٠٠ ألف جنيه إسترليني، وكان لابد من الاحتفاظ باحتياطي نقدي بنسبة ٣٣%[٥٣].

تم تأسيس البنك الوطني الفارسي تماشياً مع العنصر القومي في سياسات الشاه، وإذا ما وضعنا في الاعتبار أن إيران أصبحت في عام ١٩٣٩ رابع أكبر دولة منتجة للنفط في العالم، فيمكننا أن نستنتج أن التطور الناجح للبنك الوطني سمح ببداية متواضعة للتصنيع في إيران، وذلك من خلال توفير أول تجربة للاقتصاد الحديث خارج قطاع النفط الخاضع لسيطرة بريطانيا، وكان العامل الرئيسي في النجاح الأولي للبنك، كما تبين، هو الرعايا الألمان، قبل الحرب العالمية الأولى كانت المصارف الإيرانية في أيدي قوى أجنبية، وقد حدث التأميم التدريجي للنظام المصرفي الإيراني بعد فترة وجيزة من تتويج رضا شاه، وكانت الخطوة الأساسية هي القانون الذي صدر في أيار ١٩٢٧، والذي نظم الإطار اللازم لإنشاء بنك وطني لبلاد فارس، وقد شهد البنك الوطني الفارسي نمواً مطرداً منذ افتتاحه حتى اليوم، حيث لا يزال موجوداً تحت اسم بنك ملي إيران، وتحت الإدارة الألمانية، أقام البنك مقره الرئيسي في طهران، حيث كان يتحكم في عملياته مركزياً، بحلول عام ١٩٣٢، تم تأمين دوره كمؤسسة مالية رائدة من خلال

حقوق طباعة النقود وغيرها من الامتيازات المصرفية، والتي تم الحصول عليها من بنك الإمبراطورية الفارسية الذي تسيطر عليه بريطانيا، كان رأس مال البنك الوطني، الذي تم تنظيمه كشركة مساهمة ذات حقوق خاصة، حوالي ٢٠٠ مليون تومان، في تموز ١٩٣٥، زاد هذا الرقم إلى ٣٠٠ مليون تومان، تم الحصول على رأس المال التأسيسي الأولي للبنك الوطني من بيع جواهر التاج والممتلكات الحكومية، تم تسهيل زيادة رأس مال البنك لاحقًا من قبل الحكومة الإيرانية[٥٤].

ناقش البرلمان في عام ١٩٢٧، مشروعين مصرفيين رئيسيين يهدفان إلى تسهيل التصنيع في ايران، كان الأول هو إنشاء بنك حكومي للقروض الأمنية، والآخر هو إنشاء بنك وطني فتمت الموافقة على قانون إنشاء بنك وطني وأقره البرلمان في ٥ ايار ١٩٢٧ [٥٥]، وبموجب هذا القانون، كانت الحكومة ملزمة بإنشاء بنك تحت اسم البنك الوطني لايران، نصت المادة الأولى على أن يكون المقر الرئيسي للبنك في طهران، وأن يتم توسيع عملياته عند الطلب من خلال إنشاء فروع في ايران وخارجها[٥٦]، حددت المواد ٢ و ٣ و ١٣ ، كما ذكرنا من قبل أن رأس مال البنك الأولي البالغ ٢٠ مليون تومان يجب جمعه عن طريق بيع مجوهرات التاج وممتلكات الدولة بقيمة ١٥ مليون تومان، وكان من المقرر تجميع الخمسة ملايين تومان المتبقية عن طريق السلف المقدمة من الحكومة، أشارت المادة ٤ إلى أن التقدم الحكومي لا ينبغي أن يأتي من احتياطي بناء السكك الحديدية، ونصت المادة الخامسة على أن الغرض الأساسي للبنك هو دعم الزراعة والصناعة والتجارة من خلال منح القروض، وحددت المادة ٦ أن الحكومة وأجهزتها الإدارية ومجالس المدن لا يحق لها الحصول على قروض إلا بموافقة البرلمان، وحددت المادتان ٧ و ٨ أن يكون مدير البنك خبيرا مصرفيا أمريكيا ويجوز أن يشرف على عمله[٥٧] مفتش، أعطت المادة ٩ البنك الحق

في قبول العملاء من القطاع الخاص ودفع الفائدة على ودائعهم، وقضت المادة ١٠ بوجوب حفظ أوراق البنك باللغة الفارسية، ونصت المادة ١١ على أنه يجب على كل من وزارة المالية ومديروا البنك صياغة الأوامر الدائمة للبنك، ثم كان لا بد من موافقة مجلس الوزراء ولجنة المالية قبل أن تصبح سارية المفعول، وتوقعت المادة ١٢ أن تحتفظ الحكومة الايرانية بجميع أصولها لدى البنك الوطني، وحددت المادة ١٤ أنه بمجرد الاستعانة بالخبير الأمريكي، يجب عليه أن يضع قانونا للعملة الايرانية القائمة على الذهب، وكان من المقرر تقديم نسخة مشروع هذا القانون إلى الحكومة خلال عام واحد، وخلصت المادة ١٥ إلى أن القانون الذي أنشأ إطار عمل البنك الوطني الايراني سيدخل حيز التنفيذ في ٦ تشرين الثاني ١٩٢٧[٥٨].

ومن الجدير بالذكر أن هذا القانون طلب من خبير مصرفي أمريكي أن يتولى إدارة البنك كمدير لهذا البنك، ورأى السبب في ذلك في حقيقة أن ميلسباو ولجنته المالية قاموا في البداية بصياغة هذا القانون، لكن الظروف تغيرت منذ آذار ١٩٢٨ عندما صدر هذا القانون، وبشكل أكثر تحديدًا، نجح براون في شهر تموز ١٩٢٨ في الحصول على موافقة الحكومة الايرانية لتعيين خبير ألماني مديرًا للبنك الوطني بدلاً من أمريكي، ومع ذلك، يبدو أن ايران لم تعتبر هذا اتفاقًا ملزمًا، أو أن الحكومة الألمانية لم تعط الأمر إلحاحا متوقعا في كانون الأول، أشارت وزارة الخارجية الألمانية إلى أن الممثل الايراني أبلغهم بخطة حكومته لتوظيف مواطن سويسري كمدير لبنكها الوطني، ومع ذلك أضاف الممثل الايراني أيضًا أن مقدم الطلب الألماني لا يزال لديه فرصة لشغل المنصب إذا تمت التوصية بمرشح مناسب على الفور، تشير هذه المذكرة إلى أنه إذا لم تتحرك ألمانيا بسرعة، فإنها على وشك فقدان فرصة الحصول على وظيفة مواطن ألماني ليصبح مديراً للبنك الوطني الإيراني[٥٩].

ويبدو في مواجهة إنذار نهائي من الحكومة الايرانية، بدأت وزارة الخارجية الألمانية في أخذ الأمر على محمل الجد، كان الدكتور بوتزكس ، مدير البنك الصناعي الألماني ، الذي قام بالفعل بالتحقيق في الوضع المصرفي في ايران، فقد اقترح الدكتور ليندنبلات كمرشح مناسب، وبناءً على ذلك حاولت وزارة الخارجية الاتصال بليندنبلات عبر البرقية لمعرفة ما إذا كان سيكون مهتمًا بالمنصب، وإذا كان مستعدًا للذهاب إلى طهران مقابل راتب قدره ١٢ ألف دولار[٦٠] .

في هذه المرحلة، تبدو نظرة سريعة على مسيرة ليندنبلات المهنية السابقة فقد عاد ليندنبلات إلى بنك ديسكونتو ، وبعد فترة من التحضير في برلين، تم إرساله كأول مدير ألماني لبنك الائتمان صوفيا في بلغاريا، خلال سنواته الست في البنك اكتسب رؤية وخبرة في مجال الخدمات المصرفية المحلية والدولية، ويبدو ان ليندنبلات متحمساً لفكرة الذهاب إلى ايران، والمشاركة في تنمية وإعادة بناء الاقتصاد الايراني من أجل تولي ما أسماه منصبًا مهما في الإمبراطورية الفارسية، اقترب ليندنبلات من بنك ديسكونتو مع طلب النظر في إعفائه من عقده في صوفيا، من أجل ذلك وافق بنك ديسكونتو على دعم تعيين ليندنبلات كأول مدير للبنك الوطني الإيراني[٦١].

بعد شهر واحد وقع ليندنبلات عقده مع الحكومة الايرانية، وفي نهاية نيسان ١٩٢٨ غادر إلى طهران، وتم نشر تعيينه في الصحافة الألمانية، أضاف تعيين ليندنبلات ثقلاً لمرحلة جديدة في نفوذ ألمانيا في ايران، المرحلة التي كان من المفترض أن تمنح ألمانيا درجة كبيرة من النفوذ[٦٢].

بمجرد أن أصبح إنشاء البنك الوطني الايراني متشابكًا مع التدخل الألماني في ايران، أي عندما طلبت الحكومة الايرانية من ألمانيا مشاركتها في تأسيس البنك الوطني من خلال توفير مديره، أصبح المشروع واقعاً ألمانيًا فعليًا، وعلى هذا النحو أصبح بمثابة

دافعة للنفوذ الألماني في ايران[٦٣]، ومع ذلك كان كل من ليندنبلات وميلسباو موظفين في الحكومة الايرانية وليسا ممثلين رسميين لبلديهما، واعترفت وزارة الخارجية الألمانية بأن الحكومة الأمريكية لم تمارس أي نفوذ من خلال ميلسباو وأن الأمريكيين العاملين لدى الحكومة الايرانية لم يكونوا بعثة للحكومة الأمريكية، وكان يُنظر إليهم على أنهم خبراء مستقلون وظفتهم الحكومة الايرانية، والدليل على الموقف الأمريكي كان عدم منح دولار أمريكي واحد للحكومة الايرانية، وأوضح الأمريكيون أيضًا أن تعيين ميلسباو كمستشار مالي للحكومة الايرانية كان ترتيبًا خاصًا، ولم يتم بناءً على نصيحة وزارة الخارجية الأمريكية، وفيما يتعلق باستقالة ميلسباو ، فقد أشير إلى أن الحكومة الأمريكية كانت مهتمة للتأكد من أن السلطات الايرانية قد حصلت على خدمات مستشار أمريكي مختص، ولكن تم التوضيح أن وزارة الخارجية لا تتحمل أي مسؤولية في هذا الشأن، ولا يمكنها التدخل في مسألة عقد الدكتور ميلسباو، وبالمثل، يبدو أن الحكومة الألمانية أيضًا تعتبر تعيين ليندنبلات مسألة خاصة بينه وبين الحكومة الإيرانية [٦٤]. وهو محط ادعاء لا اكثر حيث يعتبر كل من ميلسباو وليندنبلات يمثلون مصالح بلادهم بامتياز سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ومع ذلك، فقد أظهرنا أن ميلسباو ، كفرد، كان يحمي المصالح الأمريكية في ايران، على سبيل المثال، كان يميل إلى الموافقة على القوانين الجديدة التي أقرتها الحكومة الايرانية فقط إذا كان جميع الخبراء المعنيين أمريكيين، وكان أسلوب عمل الحكومتين الأمريكية والألمانية متشابها، أكدت كلتا الحكومتين أن الحكومة الايرانية وظفت أحد مواطنيها ، لكن هؤلاء لم يكونوا يحققون مصلحة حكومتهم، ومع ذلك، فإن حالة ميلسباو تظهر أنه قادر على العمل بشكل فعال كأداة للسياسة الأمريكية عند التعامل مع ايران، ويبدو أن الحكومتين تعلمتا من أخطاء الماضي التي ارتكبتها القوتان

العظيمتان بريطانيا وروسيا، وبدلاً من المشاركة على المستوى الحكومي، انخرطوا من خلال متطلبات السوق التي تتناسب بشكل جيد مع تصور الأنشطة الألمانية والأمريكية في ايران، وبدلا من التدخل الحكومي المباشر ، تدخلوا من خلال المصالح المالية والنقدية والاقتصادية[٦٥].

عندما ننظر إلى البنك الوطني كأداة مستقبلية لممارسة ألمانيا للنفوذ الاقتصادي في ايران، علينا أيضًا أن نتساءل عما إذا كانت ألمانيا قد واجهت أي عقبات في طريقها إلى ممارسة هذا النفوذ، إن التصور الألماني حول قيام ميلسباو بتسهيل الاهتمام الأمريكي، هو دليل على أنه كان يُنظر إليه على أنه عقبة أمام التشغيل السلس للمشاريع الألمانية في ايران، ويصبح حجم العائق الذي واجهه واضحاً بشكل خاص، عندما نرى أن براون رأى أنه من المفيد إقناع الحكومة الايرانية باستبداله بخبير مالي ألماني، وهذا دليل في الوقت نفسه على أن الألمان كانوا يفصلون بين الفرد المرسل إلى البنك والحكومة الألمانية، إلا أنهم كانوا يفكرون ضمنيًا في ليندنبلات كفرد من شأنه أن يعزز مصلحة ألمانيا، وبهذا تكون المانيا قد حققت نفوذاً اقتصادياً في ايران مكنها من التوسع في الشرق والدخول كمنافس قوي من خلال مشاريعها الاقتصادية المتطورة في ايران.

الاستنتاجات:

١. نجحت المانيا في اعادة مركزها الاقتصادي السابق في ضل التنافس الروسي البريطاني.

٢. اسهمت الأحداث الداخلية في إيران على تسهيل مهمة التنافس الألماني داخل إيران .

٣. تمكنت التوجهات الروسية لإبعاد تأثير بريطانيا من تقريب الألمان للدخول الاقتصادي الألماني لإيران .

٤. نجحت إيران في تأسيس أهم مصدرين اقتصاديين تعتمد عليها الميزانية الإيرانية هي البنك الوطني الإيراني وسكك الحديد .

٥. استطاعت إيران أن تنظم ميزانيتها وسكك الحديد وتواكب التطور الحاصل آنذاك أسوةً بالعالم المتقدم .

الهوامش

١() ليندنبلات : ولد في ١١ تشرين الأول ١٨٨٥ ، أكمل تعليمه الجامعي في الاقتصاد والقانون عام ١٩١٢ ، ثم عمل في بنك في ديسكونتو، احد بنوك الائتمان الاربعة في برلين كما اتيحت له اكتساب الخبرة في فرع البنك في لندن مع اندلاع الحرب العالمية الأولة انضم الى الجيش حتى عام ١٩١٦ ، ثم استفادت وزارة الاقتصاد من خبراته في وزارة الخارجية وقنصلياتها في القسطنطينية وكوبنهاكن وامستردام ، وفي عام ١٩٢٢ عاد ليندنبلات الى بنك ديسكونتو ، وبعد فترة تم ارساله كأول مدير ألماني إلى بنك الائتمان صوفيا في بلغاريا ، ومن هناك اكتسب خبرة الخدمات الدولية والمحلية .

Rashid Khatib-Shahidi, German Foreign Policy Towards Iran Before World War II: Political Relations, Economic Influence and the National Bank of Persia, 2013, p.87.

(2) Ibid, p.41.

(3) Rouhollah K. Ramazani, The Foreign Policy of Iran: A Developing Nation in World Affairs, 1500-1941, University Press of Virginia, 1966, p.279.

(4) Rashid Khatib-Shahidi, Op. Cit., p.p. 41-42.

٥() عبدالحسين تيمورتاش: ولد في نردين من ضواحي خراسان عام ١٨٨٢، من رجال العهدين القاجاري والبهلوي الاول ومن المؤثرين في السياستين الداخلية والخارجية

للدولة الفارسية، بدأ دراسته في الثالثة عشر بتعلم اللغة الروسية، رحل الى سان بطرسبورغ، وفي عام ١٨٩٨ دخل مدرسة نيكلايفسكي في بطرسبورغ، تعلم الى جانب اللغة الروسية اللغة الفرنسية ثم عاد الى ايران عام ١٩٠٨ وعمل مترجم في وزارة الخارجية للغة الروسية، كان تيمورتاش من انصار الثورة الدستورية وعند اعتلاء محمد علي شاه قاجار العرش كان تيمورتاش من ضمن الكادر الاداري لوزارة الخارجية، دخل تيمورتاش مجلس الشورى الوطني في دورته الثانية نائباً عن مدينة مشهد كاصغر نائب في البرلمان وفي احداث ميرزا كوجك جنكلي وقف تيمورتاش موقفاً حازما ضد الاعدامات والاعتقالات التي قام بها دكتور حشمت ضد المنتفضين وبقي يلاحق دكتور حشمت حتى ادخلة محاكمة في مدينة لاهيجان، ذهب تيمورتاش الي لندن من اجل اجراء المناقشات والاتفاق مع شركة النفط الانكليزية وعند عودته عن طريق روسيا تمت سرقة حقيبة تيمورتاش التي تحتوي على الاتفاقات التي اجراها تيمورتاش في لندن وعند سماع رضا شاه بالخبر امر باعتقاله وتمت محاكمته حول قضيتين الاولى حول حقيبة المفاوضات والثانية حول قضية رشوة وتم وضع تيمورتاش تحت الاقامة الجبرية وتعرض لنوبة قلبية اوصى الاطباء على اثرها بان ينقل الى ساحل مدينة چمخاله، وصدر قرار عزله فى ٢ كانون الاول ١٩٣٤من منصبه وحكم عليه بالسجن لمدة ٣٥ سنة وبعد عام تم وضعه في سجن القصر وتم تصفيته على يد الطبيب احمدي ودفن بدون مراسم في امام زاده عبدالله شهرري وابعاد عائلته الى مدينة كاشمر. ماهنامه انديشه بويا ، شماره ٣٧ ، سال بنجم ، شهريور ٩٥ .

(6) United States. Bureau of Foreign and Domestic Commerce ،United States. Bureau of Manufactures, Daily Consular and Trade Reports, Department of Commerce and Labor, Bureau of Manufactures, 1929, p.145.

(7) Mohammad Gholi Majd, From Qajar to Pahlavi: Iran, 1919-1930, University Press of America, 2008, p. 314.

٨() ارثر سي ميليسباو (Arthur millspaugh) من مواليد ميشيگان في الولايات المتحدة الامريكية ١٨٨٣ م، رجل حقوقي وخبير مالي تم استقدامه إلى إيران في السنوات ١٩٢٢. ١٩٢٧، والسنوات من ١٩٤٢.١٩٤٥ م من أجل الإصلاحات المالية

في إيران، درس الدكتوراه في جامعة جونز هايكنز والماجستير في جامعة ايلينوي درّس لمدة عامين في العلوم السياسية في جامعة جونز هايكينز، وفي عام ١٩١٨ م تم استخدامه كخبير مالي في وزارة الخارجية الأمريكية، وبعد خلاف لأكثر من سنة وافقت وزارة الخارجية عام ١٩٢١ بذهابه إلى إيران، استقدم لأول مرة ١٩٢٢ ميلادي بسبب عجز الميزانية والاستقراض من الولايات المتحدة حسب المفاوضات التي جرت تحت إشراف خبير امريكي ووفقا لذلك تم تعيينه براتب خمسة عشر ألف دولار في عهد حكومة رئيس الوزراء قوام السلطنةَ، وبعد خلافات كثيرة بينه وبين رضا شاه من جهةٍ، وبينه وبين رؤساء السلطات التنفيذية من جهةٍ أخرى تم إعفاء ميليسپاو من منصبه هو وفريقه الاستشاري المالي في إيران، توفي عام ١٩٥٥ بالسكتة القلبية.

American to Reorganize Persian Finances. - Article Preview - The New York Times 1; Remembering the life, influence of Augusta native Arthur C. Millspaugh Kalamazoo, Michigan Living News - The Kalamazoo Gazette - MLive.com

(9) Rashid Khatib-Shahidi, Op. Cit., p.42.

١٠() ميرزا حسن خان مستوفي الممالك: ولد في الاول من تشرين الاول ١٨٧٤ م وهو رئيس وزراء لستة دورات، خمس منها في العهد القاجاري، وواحدة في العهد البهلوي الاول ، لقب بمستوفي الممالك عند تقلده وزارة المالية في عهد ناصر الدين شاه القاجاري، بعد نجاح الثورة الدستورية تم تعيينه في وزارة الدفاع لعدة مرات، وفي ٤ شباط ١٩٠٨ م أصبح نائباً عن طهران في مجلس الشورى الوطني، وفي تموز ١٩١٠ م تقلد رئاسة الوزراء وحتى كانون الثاني ١٩١١ م تم تشكيل ثلاث وزارات على التوالي برئاستهِ، وعند وصول ناصر الملك إلى منصب نائب الملك تم إعفاء مستوفي من رئاسة الوزراء في شباط ١٩١١، وكانت آخر وزارة له في العهد القاجاري استمرت لسنتين حتى ١٥ شباط ١٩٢٣ م، وبعد انقلاب رضا شاه تم تنصيب مستوفي رئيسًا للوزراء وهو صاحب صياغة مشروع قرار الانقلابيين ضد معاهدة ١٩١٩، فاز مستوفي بانتخابات مجلس الشورى الوطني نائبًا عن طهران في ايار١٩٢٦، وتم اختياره رئيسًا للوزراء وهي آخر وزارة له في حياته السياسية، ميرزا حسن مستوفي كان

له الفضل في التعاقد على إنشاء سكك الحديد في إيران وانشاء اول بنگ وطني فارسي وتأسيس شركة نقل الركاب. تاريخ بيست ساله إيران، حسين مكى، نشر ناشر، ١٣٦٣، تهران، جلد چهارم، ص ١٠٧ ؛ ميرزه حسن خان مستوفى الممالك، مؤسسه مطالعاة تاريخ معاصر، دريافت شوده در ٦ خورداد ١٣٩٠.

(11) Abd Allāh Mustawfī, The Administrative and Social History of the Qajar Period: From Agha Mohammad Khan to Naser ed-Din Shah (1794-1896), Mazda Publishers, 1997, p.74.

(12) Rashid Khatib-Shahidi, Op. Cit., p.42.

(13) Moody's Manual of Investments: American and Foreign Transportation, Moody's Investors Service, University of Minnesota,1935, p.1777.

(١٤) زهراء شجيعي ، نخبكان سياسي ايران از انقلاب مشروطيت تا انقلاب اسلامى وزارت ووزيران در ايران ، جلد سوم ، جاب اول ، انتشارات سخن ، ١٣٧٣ ش ، ص١٦٢ – ١٦٣ .

١٥() مهدي قلي هدايت :ولد عام ١٨٤٥، لقب بمخبر السلطنة وهو من رجال العهد القاجاري والبهلوي الاول، سافر الى المانيا في سن الخامسة عشر، ثم عاد حاملاً شهادة في التلغراف وعمل معلماً في دار الفنون للغة الالمانية، ثم عمل مترجما للغة الالمانية في بلاط ناصر الدين شاه القاجاري، وبعدها شغل منصب مدير البريد، كان لهدايت اهتمامات كثيرة فهو كاتب واديب متميز في عدة لغات منها اللغة والادب الفارسي والادب العربي والالماني والفرنسي والانكليزي، كان هدايت من انصار الثورة الدستورية وبعد صدور الامر التشريعي من مجلس الشورى الوطني بتشكيل اول وزارة كان هدايت من ضمن الكابينة الوزارية بحقيبة العلوم، وكذلك في حكومتي اصغر خان اتابك ووزارة ابو القاسم ناصر الملك وبقي في منصب وزير العلوم حتى وصول مستوفي لرئاسة الوزراء في ١٩٢٧، وشغل في وزارة مستوفي حقيبة المنافع العامة ثم التجارة وفي اواخر هذه الوزارة تم تعيينه رئيساً للمحكمة العليا ووزيراً للعدل، وفي وزارة تيمورتاش كان ضمن كابينته الوزارية المدلة ثلاث مرات وبعد تيمورتاش استلم هدايت رئاسة الوزراء لمدة ستة سنوات من ٢٤ مارس ١٩٢٧ حتى الاول من حزيران ١٩٣٣، بعد ذلك ترك هدايت العمل السياسي واتجه الى الحياة العامة وقام ببناء مسجد باسم

مسجد هدايت ومدرسة في منطقة شميران في طهران وتوفي عام ١٩٥٦ م. باقر عاقلي، شرح حال رجالات سياسي ونظامي معاصر ايران (جلد سوم، چاب اول، تهران ١٣٨١،انتشارات علمي، نشر گفتار.

(16) Carlo Gastone, Persian Arabesques Political Memoirs of Ivan Jakovlevich Korostovetz, De Gruyter, 2024, p.128.

١٧() سيد مهدي مشير فاطمى: ولد في أصفهان عام ١٨٦٩م, من رجالات الدولة التشريعية والتنفيذية في العهدين القاجاري والبهلوي الأول, بدأ عمله موظفًا في وزارة المالية في يزد, ثم في كرمان وفارس ثم في أصفهان, ووصل الى المجلس النيابي في الدورتين الرابعة والخامسة لمجلس الشورى الوطني نائبا عن أصفهان وفي وزارة سردار سبه ١٩٢٤ م حمل فاطمي حقيبة وزارة المعارف والاوقاف لمدة خمسة اشهر, وعند وصول رضا شاه لعرش المملكة كان فاطمي ضمن رجالات وزارة العدل الكبار, وعند اول تعديل وزاري لحكومة حسن خان مستوفى حصل على حقيبة الداخلية لمدة ثلاثة اشهر وهو عمر هذه الوزارة, فاز فاطمي نائبا عن أصفهان عام ١٩٣٠م في مجلس الشورى الوطني وفي هذه الدورة اصبح محافظا لكيلان حتى سنة ١٩٣٨م, وخلال هذه الفترة غضب عليه رضا شاه واودعه السجن وبعد عزل رضا شاه كان مشير فاطمي احد نواب الدورة الرابعة عشر لمجلس الشورى الوطني وخلال وجوده نائبا أصابه المرض وسافر الى اوربا للعلاج وبعد رجوعه تم تشكيل مجلس (سنا) في عام ١٩٥٠ م تم انتخابه في هذا المجلس نائبا عن أصفهان لثلاث دورات, توفي في ٢١ كانون الثاني ١٩٦٤ ميلادي . امامى نائينى. دودمان هاى قديم نائين (سادات نائين). جلد اول، بى‌نا، ١٣٨٨. شابک: ٧-٢٥٩٤-٩٦٤٠٤-٩٧٨ ؛ مرسلوند، حسن (١٣٦٩). زندگينامه رجال و مشاهير ايران. ج. ٥. تهران: الهام. ص. ٤١. شابک ٩٦٤٦٠٧١٠٥٨ ؛ يغمايى، اقبال (آبان ١٣٥٢). «سيدمهدى عمادالسلطنه مشير فاطمى». ماهنامهٔ آموزش و پرورش. تهران (٧٠): صص, ١٠٢-١٠٦.

١٨() فيروز ميرزا نصرة الدولة: ولد في طهران عام ١٨٣٨م , ذهب بمعية عائلته الى كرمان حيث تم تكليف والده بولاية كرمان, سافر الى بيروت مع مجموعة من

المعلمين والخطاطين للتحصيل الدراسي, ثم سافر الى باريس لدراسة الحقوق والعلوم السياسية, وهو يتقن اللغات العربية والفرنسية والإنكليزية, كانت بواكير عمله السياسي نائبا لوزير العدل في وزارة وثوق الدولة, تم تثبيته في منصب نائب وزير العدل, وفي عام ١٩٢٧ اصبح فيروز وزيرا للعدل, دخل فيروز مجلس الشورى الوطني في دوراته الرابعة والخامسة والسادسة نائبا عن طهران, أُتهم فيروز باستلام ٤٠ الف ليرة من الإنكليز من اجل التوقيع على اتفاقية ١٩١٩ و ٦٠ الف ليرة من شركة النفط الإنكليزية كمكافئة على دوره في توقيع اتفاقية ١٩١٩ ثم جاء الانقلاب الثالث بقيادة رضا خان بهلوي ليحاكم كل الموقعين على الاتفاقية وحرمانهم من المناصب التشريعية والتنفيذيه الا ان نصرة الدولة دخل البرلمان بعد دعمه من سيد حسن مدرس حيث صرح بندمه امام مجلس الشورى الوطني, تمت محاكمة فيروز بقضية رشوة مع دار المسكوكات بقيمة ١٨ الف تومان وفي قضية أخرى تحت عنوان تحقير الملك وفي تشرين الثاني ١٩٣٧ تم ابعاده الى محافضة سمنان تحت الإقامة الجبرية وتمت مراقبته من قبل ثلاثة اشخاص هم (سيف الله فولادي, عقيلي بور, عباس بختياري) وتم تسميمه من قبلهم عام ١٩٣٨. قرارداد ١٩١٩؛ رویای تسل«طی همهجانبه». روزنامه دنیای اقتصاد. دریافتشده در ١٦-١٢-٢٠١٩ ؛ خاطرات و خطرات. مهدیقلی هدایت. کتابفروشی زوار. ١٣٦١ تهران.

١٩() علي اكبر داور: سياسي وحقوقي من العهد القاجاري والعهد البهلوي الأول ولد عام ١٨٨٥ من المؤسسين الأوائل للمؤسسة القضائية الحديثة في ايران, وهو اول رئيس نقابة محامين في ايران, ومن المؤسسين لدائرة الأحوال المدنية الحديثة ومن ضمن لجنة صياغة القانون المدني الحديث, حاصل على عدة شهادات منها شهادة الكتوراه في الحقوق من سويسرا وهو ما جعله يتسلم عدة مناصب في ال ٢٥ سنة التي قضاها في السلك السياسي والدبلوماسي, شغل منصب المدعي العام في طهران ثم فاز في انتخابات مجلس الشورى الوطني في دورته الرابعة نائبا عن منطقة (ورامين) وشغل منصب رأيس لجنة العمل والعمال البرلمانية مدافعا شرسا عن حقوق العمال

حيث استطاع ان يشرع للعمال حقوق العلاج والمعيشة, كما شغل نائبا في الدورة الخامسة عن محافضة لرستان ومن هناك بدأت علاقاته تتعمق مع تيمورتاش ونصرة الدولة فيروز, كما شغل منصب وزير المنافع العامة في اول وزارة في عهد رضا شاه بهلوي أي وزارة حسن خان مستوفي حيث نال حقيبة العدل وفي وزارة محمد علي فروغي اصبح وزيرا للمالية ومن خلال هذه الوزارة منح معظم الفلاحين سندات ملكية بأراضيم وعمل على تنمية الزراعة وانشاء صندوق للمتقاعدين والفلاحين بقيمة ٢ مليون تومان في بنك الصناعة, توفي في ٢١ كانون الثاني ١٩٣٧ م بالسكتة القلبية. باز خواني تاريخ مازندران, اسد الله عمادي , ص ٢٥٢ ؛ دكتر مهدى آذر – سودابه آذر، دكتر على يزدى نژاد–انتشارات ميرماه– ١٤٠٣ ص١٤٢ –ص١٤٤

(20) Rashid Armin Khatib-Shahidi, German Foreign Policy Towards Iran: The Case of the National Bank of Iran, D. Phil. Thesis, Harris Manchester College Oxford University, 1999, p.67.

(21) Ann Gunter and Stefan Hauser, Ernst Herzfeld and the Development of Near Eastern Studies 1900-1950, Brill, 2005, p.68.

(22) Rashid Armin Khatib-Shahidi, Op .Cit., p.p.68-69.

(23) Stephanie Cronin, The Making of Modern Iran: State and Society Under Riza Shah, 1921-1941, Taylor & Francis, London, 2003, p.264.

(24) Mark A. Gerschoffer, Germany's Iran Policy: Beyond "Critical Dialogue, B.A., San Diego State University, 1987, p.14.

٢٥() ريد ويليام بولارد: ولد في ٥ كانون الاول ١٨٨٥ في ضواحي لندن، درس في مدرسة بنكرافت في شمال شرق لندن ودخل جامعة كامبردج في كلية كوينز ، دخل في قسم القناصل لغرب اسيا في وزارة الخارجية البريطانية ، ثم دخل جامعة إدوارد براون لدراسة اللغة العربية والتركية، عمل كدبلوماسي وكقنصل في عدة مواقع في الدولة العثمانية في استانبول والبصرة وجدة وغيرها، وفي عام ١٩١٨ اختاره برسي كوكوس كوزير مفوض انكليزي في إيران وكان أهم دور لبولارد في إيران هو إشرافه على إقصاء رضا شاه بهلوي من العرش بسبب عدم موافقته لدخول إيران الحرب العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء وتنصيب محمد رضا شاه ملكا لإيران.

Lambton, Ann K. S. (1977). "Obituary: Sir Reader William Bullard". Bulletin of the School of Oriental and African Studies, University of London. 40 (1): 130-134. JSTOR 615828

(26) Rashid Armin Khatib-Shahidi, Op. Cit., p.p. 70-71.

٢٧() مورغان شوستر : ويليام مورغان شوستر (william morgan shuster) . ولد في ٢٣ شباط ١٨٧٧، رجل حقوقي واقتصادي ووكيل نشر، اشتهر كخبير واداري مالي، تم استقدامه لطهران عام ١٩١١ م لإدارة الخزانة والمال، عمل في إدارة كمرك كوبا عام ١٨٩٩ م ثم سافر إلى الفلبين ١٩٠١ م بصفة ممثل الولايات المتحدة في دائرة الكمرك ، وفي عام ١٩٠٦ حصل على عضوية الهيئة الأمريكية العليا الحاكمة في الفلبين، بعد وصوله إلى إيران توجس منه الروس والبريطانيين خوفًا بسبب سيطرتهما على معظم الأوضاع في إيران ، توفي عام ١٩٦٠ م. عزيزي حميد رضا، تير ١٣٨٩ (نقش قدرتهای بين المللی در حوادث دوران مشروطه: دشمنی به نام روسيه (pdf) گزارش پزتال جامع علوم إنسانی) ٢١٨، دريافت شده در ٢٤ شهريور، ١٣٧٩ نقطة ؛ غنی سيروس، رضا شاه، انتشارات نيلوفر، چاب يكم.

(28) Rashid Armin Khatib-Shahidi, Op. Cit., p.p.71-72.

(29) Article in Capital City News Association, Washington DC. 17 September 1927.

(30) Edmund Burke, The Annual Register, Volume 169,Rivingtons, 1928, p.232; Rashid Khatib-Shahidi, Op .Cit., p.47.

(31) Adolf Sonnenschein, The Truth about Elementary Education. With Suggestions for Effecting the Most Needful Reforms, Swan Sonnenschein, 1885, p.8.

(32) John W M Chapman,Hitler's Oil Broker: Thomas Brown, Harbinger of Worldwide Conflict, Pen and Sword, London, 2023, p.49.

(33) Canada, Parliament, House of Commons, Official Report of Debates, House of Commons, Vol.179, Queen's Printer, 1928, p.3189.

(34) Canada, Parliament, House of Commons, Official Report of Debates, House of Commons, Vol.179, Queen's Printer, 1928, p.3189.

(35) Ibid., p.76.

(36) Minutes of a meeting between Ministerial Director Schaffer, Ministerial Rat Dr. Heintze, Ministerial Rat Flach, Dr. Daniel, Thomas Brown and representatives of Krupp and Siemens-Bauunion at the German ministry of finance Berlin. 17 November 1927, minutes. Bundesarchiv Potsdam, ministry of trade and industry, 31.01/19093. 1B11821 27, p. 32.

(37) Rashid Armin Khatib-Shahidi, Op .Cit., p.p. 81-82.
(38) Minutes of a meeting between Ministerial Director Schaffer, Ministerial Rat Dr. Heintze, Ministerial Rat Flach, Dr. Daniel, Thomas Brown and representatives of Krupp and Siemens-Bauunion at the German ministry of finance Berlin. 17 November 1927, minutes. Bundesarchiv Potsdam, ministry of trade and industry, 31.01/19093. 1B11821 27, p. 32.
(39) From Thomas Brown to German ministry of finance in Berlin. 28 September 1927, eight page letter. Bundesarchiv Potsdam, ministry of trade and industry, 31.01/ 19093, p. 23.
(40) Ibid., p. 24.
(٤١) بندر أنزلي : مدينة في إيران تقع في محافظة كيلان على بحر قزوين وهي ميناء إيران الرئيسي على بحر قزوين ترتفع أكثر من ٢٠ متراً عن سطح البحر ويشكل صيد السمك والسياحة أهم مواردها الاقتصادية . https://ar.wikipedia.org/wiki
(42) Ibid, p. 25.
(٤٣) دويتشه رايخسبان : وهي نظام السكك الحديدة الوطنية الالمانية التي تم انشائها بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ١ نيسان ١٩٢٠ ومقرها في برلين وانتهت اعمال هذه الشركة نهاية الحرب العالمية الثانية ثم استأنفت أعمالها ١٩٤٩ ووصفت بأنها أكبر مؤسسة في العالم الرأس مالي في السنوات (١٩٢٠ – ١٩٣٢) . https://ar.wikipedia.org/wiki
(44) Rashid Armin Khatib-Shahidi, Op .Cit., p.p.78-79.
(45) Ibid, p.p. 284-285 .
(46) From Schulenberg to German foreign office in Berlin. 4 September 1927, telegram. PAAA, Department Ill-Economy, R92320. Nr. 93, p.76.
(47) From Thomas Brown to German ministry of finance Berlin. 28 September 1927, eight page letter. Bundesarchiv Potsdam, ministry of trade and industry, 31.01/ 19093, p. 27.
(48) Ibid., p.27.
(49) Dr. Ziemke from German foreign office in Berlin to the German ministry of finance Berlin. 16 August 1927, letter. Bundesarchiv Potsdam, ministry of trade and industry, 31.01/19096. LB 953027, p. 4.
(50) Rashid Armin Khatib-Shahidi, Op .Cit., p.83.
(51) Rondo Cameron William, International Banking 1870-1914, Oxford University Press, 1992, p.46.
(52) John Orbell, British Banking: A Guide to Historical Records, Taylor & Francis, London, 2017, p.119.
(53) Statistical department of the Reichsbank in Berlin. 31 October 1927, report. PAAA, Department Ill-Economy, R92320, p. 1.
(54) Rashid Armin Khatib-Shahidi, Op .Cit., p. 286 .
(55) Daily Consular and Trade Reports, Department of Commerce and Labor, Bureau of Manufactures, 1927, p.80.
(56) Richard F. Nyrop, Iran, a Country Study, American University, Washington, D.C., 1978, p.254.

(57) Rashid Armin Khatib-Shahidi, Op .Cit., p.85.
(58) Ibid., p.86.
(59) Note by Dr. Grobba, head of Orient-department, at the German foreign office in Berlin. 7 December 1927, note. PAAA, Department Ill-Economy, R92320, p.39.
(60) Ibid.
(61) Rashid Armin Khatib-Shahidi, Op .Cit., p.p.87-88.
(62) Ibid., p.88.
(63) From German embassy in Tehran to German foreign office in Berlin. 7 July 1927, letter. PAAA, German legation files-lran, National Bank of Persia, PKT 73/ IX A 11 a. Almost identical statement with reference to the German foreign office in Berlin can be found (four month later) in a report of the statistical department of the Reichsbank in Berlin. 31 October 1927, report. PAAA, Department Ill- Economy, R92320, p. 4.
(64) Rashid Armin Khatib-Shahidi, Op .Cit., p.89.
(65) Ibid., p.90.